

## *The impact of financial leasing on banking performance : Analytical research by referring to success experiences in a sample of developing and developed countries*

Nagham H. Neama<sup>1</sup>, Hadeel Sh. Mahmoud<sup>2\*</sup>

<sup>1,2</sup>college of business economics, Al-Nahrain university, Baghdad, Iraq

### **Article information:**

Received: 23-03-2024

Revised: 24-04-2024

Accepted: 28-04-2024

Published: 25-08-2024

### **\* Corresponding author:**

Hadeel Sh. Mahmoud

[hadeel.alkhafaji92@gmail.com](mailto:hadeel.alkhafaji92@gmail.com)



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

### **Abstract:**

This study aimed to analyse the impact of financial leasing revenues on financial performance in the banking sector, by identifying the nature of financial leasing and its benefits, and knowing the extent to which banks benefit from financial leasing and its impact on their banking performance, as well as showing a financing method that enables banks, especially Islamic banks, to rely on it to invest its money and investments.

The research referred to the experiences of both Japan and Jordan by knowing the impact of financial leasing in both countries and the extent of their success in benefiting from the advantages provided by this activity. It was found that the success of financial leasing activity in developed countries is evidence of the advantages that this activity provides if it is implemented correctly.

The research relied on the main hypothesis that financial leasing positively affects the banking financial performance of Islamic banks that adopted this formula.

The research reached the conclusion that financial leasing affects banking performance in developing countries slightly, but its impact in developed countries is better, and the reason for this is due to the instability in the economies of these countries, and this fluctuation in the volume of financial leasing activity in Arab countries reflects many problems and challenges facing this activity.

One of the most important recommendations reached by the research is the need to provide full support to the banking sector by governments to be able to provide financial leasing services and benefit from them, as well as the need to educate administrators in the banking sector about the importance of financial leasing and the benefits expected from its use.

**Keywords:** banking performance, Islamic banking sector, financial leasing.

### **Conclusions:**

1. Financial leasing has a slight impact on banking performance in developing countries, but its effect is better in developed countries.
2. The Arab region lacks innovation in investment or financing tools, unlike in advanced societies. This clearly explains the numerous successful cases these tools achieve in their home countries in developed nations, which are not seen at the same level in Arab countries.
3. There is a clear fluctuation in the growth of financial leasing activity in Arab countries. This fluctuation is attributed to the instability of these countries' economies. The fluctuation in the volume

of financial leasing activity in Arab countries reflects numerous problems and challenges facing this activity.

4. There is a lack of specialized personnel in financial leasing in most Arab countries, whether legal or administrative, and they do not know how to apply this activity correctly.
5. The success of financial leasing activity in developed countries is evidence of the benefits that this activity provides when applied correctly

## تأثير التأجير التمويلي في الأداء المصرفي: بحث تحليلي من خلال الإشارة الى تجارب النجاح في عينة من الدول النامية والمتقدمة

نعم حسين نعمة<sup>1</sup>، هديل شاكر محمود<sup>2</sup>\*  
<sup>1,2</sup> كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق

### المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر إيرادات التأجير التمويلي على الاداء المالي في القطاع المصرفي، من خلال التعرف على ماهية الايجار التمويلي وفوائده، ومعرفة مدى استفادة المصارف من التأجير التمويلي وتأثيره على الأداء المصرفي لها، فضلاً عن اظهار وسيلة تمويل تمكن المصارف لا سيما الإسلامية من الاعتماد عليها واستخدامها في توظيف أموالها واستثماراتها. وأشار البحث الى تجارب كل من دولتي اليابان والأردن من خلال معرفة أثر التأجير التمويلي في كلا الدولتين ومدى نجاحهم في الاستفادة من المميزات التي يوفرها هذا النشاط، وتبين ان نجاح نشاط التأجير التمويلي في الدول المتقدمة دليل على المميزات التي يوفرها هذا النشاط فيما إذا تم تطبيقه بصورة صحيحة. واعتمد البحث على فرضية رئيسية مفادها ان التأجير التمويلي يؤثر ايجاباً في الأداء المالي المصرفي للمصارف الإسلامية التي تبنت هذه الصيغة. وتوصل البحث الى استنتاج بأن التأجير التمويلي يؤثر على الأداء المصرفي في الدول النامية بشكل طفيف، ولكن تأثيره في الدول المتقدمة أفضل، والسبب في ذلك يعود الى عدم الاستقرار في اقتصاديات هذه الدول وهذا التذبذب في حجم نشاط التأجير التمويلي في الدول العربية يعكس العديد من المشاكل والتحديات التي تواجه هذا النشاط. وان من اهم التوصيات التي توصل اليها البحث، ضرورة توفير الدعم الكامل للقطاع المصرفي من قبل الحكومات للتمكن من توفير خدمات التأجير التمويلي والاستفادة منها، فضلاً عن ضرورة توعية الإداريين بالقطاع المصرفي بأهمية التأجير التمويلي والفوائد المتوقعة من استخدامه.

**الكلمات المفتاحية:** الاداء المصرفي، القطاع المصرفي الاسلامي، التأجير التمويلي.

### معلومات البحث:

- تاريخ استلام البحث: 2024-03-23
- تاريخ ارسال التعديلات: 2024-04-24
- تاريخ قبول النشر: 2024-04-28
- تاريخ النشر: 2024-08-25

### \*المؤلف المراسل:

هديل شاكر محمود

[hadeel.alkhafaji92@gmail.com](mailto:hadeel.alkhafaji92@gmail.com)



هذا العمل مرخص بموجب  
المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0  
دولي (CC BY 4.0)

### المقدمة:

التمويل هو شريان الحياة لأي مؤسسة تجارية ، اذ تتطلب المؤسسات الناشئة والمؤسسات النامية أموالاً ضخمة لتوسيع وتنويع وتحديث اعمالها ، وذلك من خلال موارد التمويل المختلفة، وعادة يستخدم أصحاب المؤسسات طرق تمويل تقليدية كالإقراض والسحب على المكشوف ، ولكن مع التطور والتقدم العلمي السريع في مختلف نواحي الحياة ، ازدادت حدة المنافسة بين مؤسسات الأعمال ، والذي أدى بدوره إلى التوجه للبحث عن طرق تمويل جديدة تساعد في زيادة حجم أعمالها ورفع الأداء المالي لها ، دون التوجه الى الطرق التقليدية لما لها من مخاطر و عوائق.

ويعد التأجير التمويلي أحد الوسائل الحديثة التي تستخدمها مؤسسات الأعمال بهدف زيادة حجم رأس المال لديها، فضلاً عن رفع كفاءة الأداء المالي لأنظمتها، إذ يعد من الأساليب التمويلية التي ساهمت في تقديم التمويل اللازم لمؤسسات الأعمال في العديد من الدول، مما أدى إلى دعم وتقديم عجلة الاقتصاد.

ويعد التمويل التأجيري شكل من أشكال التمويل القائم على الموجودات وهو بديل عن تمويل الإقراض، اذ يلعب دوراً مهماً في تلبية المتطلبات المالية لمختلف قطاعات المجتمع ويساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد، وبالأخص دوره الفعال في القطاع المصرفي، إذ يعتبر أحد اهم مصادر التمويل الحديثة التي تستخدم من قبل المصارف لأساهمه في تحقيق العديد من المزايا الإيجابية والتي يتم التعرف عليها من خلال تحليل تأثير التأجير التمويلي في الأداء المصرفي.

يؤدي القطاع المصرفي دوراً رئيسياً ومهماً في دعمه للاقتصاد الوطني، إذ يعد المصرف من أكثر الأماكن أماناً، وذلك من حيث إيداع الأموال أو إعادة استثمارها، لذلك فإنه من الواجب مراجعة أداء المصارف بشكل دوري، وبما إن المؤسسة المصرفية ليست بمعزل عن المحيط الذي تنتمي إليه، فهي تؤثر فيه وتتأثر به، لذا أصبح إلزاماً عليها الأخذ بعين الاعتبار متغيرات بيئتها في عملية قياس وتقييم الأداء حتى تكون قراراتها فعالة وخالية من الانحرافات.

وأن عملية تقويم ومراجعة الاداء المصرفي من خلال المؤشرات المالية للمصرف تقدم صورة متكاملة وواضحة للحصة السوقية التي يمتلكها المصرف بين منافسيه، كما أنها تساعد على بيان مستوى السيولة والربحية التي يتمتع بها المصرف، وهذا ما دفع الباحث لمحاولة تحليل أثر التأجير التمويلي على الاداء المالي في القطاع المصرفي.

### المبحث الأول: منهجية البحث

**1.1 مشكلة البحث:** يعتبر التأجير التمويلي أحد صيغ التمويل الفعالة المستخدمة في الدول المتقدمة لما له من عوائد على المصرف والجهات المستفيدة وخصوصاً من قبل المصارف الإسلامية، لكونه من الأساليب التي استحدثت في المصارف الإسلامية وتم تكييفها شرعياً مع عمليات التمويل. تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

- هل بالإمكان تطبيق صيغة التأجير التمويلي من خلال المصارف الإسلامية؟
- ما مدى تأثير تطبيق صيغة التأجير التمويلي على الأداء المصرفي؟
- هل المصرف بحاجة فعلية الى تطبيق صيغة التأجير التمويلي؟ وما مدى استفادته منه؟

### 2.1 أهمية البحث

تتعلق أهمية البحث من خلال ما يأتي:

1. تسليط الضوء على صيغ تمويلية جديدة تمكن المصارف من تحقيق أداء مصرفي متفوق.
2. استخدام صيغة من صيغ التمويل الإسلامية لتمكين المصارف من تطبيق احكام الشريعة الإسلامية.
3. اثراء المكتبة العلمية في البحوث الخاصة بهذا المجال بسبب قلة تناوله وخصوصاً في العراق.
4. عدم الاهتمام بهذا النشاط من قبل المصارف، وبذلك لا بد من تزويدهم بمثل هذه البحوث لزيادة المعرفة والادراك.

### 3.1 اهداف البحث

يهدف البحث الى تحليل العلاقة بين العوامل المرتبطة بقرار التأجير التمويلي وتقويم الأداء المصرفي من خلال ما يأتي:

1. التعرف على ماهية الايجار التمويلي وفوائده.
2. معرفة مدى استفادة المصارف من التأجير التمويلي وتأثيره على الأداء المصرفي لها.
3. اظهار وسيلة تمويل تمكن المصارف لا سيما الإسلامية من الاعتماد عليها واستخدامها في توظيف أموالها واستثماراتها.
4. معرفة مدى مستوى تبني المصارف لا سيما الإسلامية لهذا النشاط ومدى وعيهم به.

### 4.1 فرضيات البحث

للإجابة على مشكلة الدراسة، فقد تم صياغة الفرضيات الآتية:

- هنالك توجهات حقيقية من قبل إدارات المصارف الإسلامية لتطبيق صيغة التأجير التمويلي في عملها.
- لدى المصارف الإسلامية الرغبة والقدرة الكاملة لتبني صيغة التأجير التمويلي في العمل المصرفي.
- يؤثر التأجير التمويلي ايجاباً في الأداء المالي المصرفي للمصارف الإسلامية التي تبنت هذه الصيغة.

## المبحث الثاني: الإطار النظري

### 1.2 اساسيات في التأجير التمويلي

#### 1.1.2 مفهوم التأجير التمويلي

إن التأجير التمويلي هو أسلوب للتمويل يمكن بواسطته للمشروع أن يحصل على المعدات والآلات اللازمة له دون الاضطرار لدفع كامل ثمنها، إنما يدفع الإيجار المستحق عنها للشركات المتخصصة التي تؤجرها له، وفي نهاية مدة الإيجار يكون للمستأجر الخيار إما شراء الآلات أو المعدات بثمن يراعي فيه إجمالي ما سدده من قيمة إيجارية أو إعادة استئجارها لمدة أخرى، ويتم الاتفاق بين الطرفين على مصاريف الصيانة الدورية، بالإضافة إلى تحمل المستأجر للمصاريف التشغيلية (الصيرفي، 2016: 34).

وعندما يتم توقيع اتفاقية الإيجار، يتم تشكيل طرفين. الطرف الأول هو المالك الأصلي للموجود الذي يجمع مدفوعات مقابل استخدامه على مدى فترة ويشار إليه باسم المؤجر. اما الطرف الثاني هو مستخدم هذا الموجود الذي يقوم بالدفع للمؤجر ويشار إليه باسم المستأجر (Casey, 2013: 3). ومن خلال هذه الاتفاقية يوافق المستخدم على سداد مدفوعات لشركة التأجير على مدار فترة الاتفاقية، ويمكنه شراء المعدات أو إعادتها إلى

المؤجر أو التفاوض على تمديد عقد الإيجار عند انتهاء صلاحية الاتفاقية الأصلية (1: 2000, Bass & henderson).

ويمكن تعريف التأجير التمويلي بأنه: عملية يكتسب من خلالها المستأجر الحق في استخدام المعدات مقابل رسوم بمرور الوقت. ويوافق المستأجر على سداد مدفوعات لشركة التأجير على مدار فترة الاتفاقية ويمكنه شراء المعدات أو إعادتها إلى المؤجر أو التفاوض على تمديد عقد الإيجار عند انتهاء صلاحية الاتفاقية الأصلية (2: 2000, Bamako).

#### 2.1.2 أطراف عقد التأجير التمويلي

يتألف عقد التأجير التمويلي من ثلاث أطراف أساسية كما في ادناه: (6: 2022, sultana).

1. المؤجر (Lessor): وهو المالك الحقيقي للموجود والمؤسسة الممولة فتشترى الموجود المطلوب من المورد، وتقوم بتأجيره. وقد يكون المؤجر والمورد نفس الجهة وعادة ما يكون شركة مختصة أو بنك أو شركة تأمين. والمؤجر هو الذي يتولى تمويل شراء الموجود من ماله الخاص او من مقرر اخر، ويقوم بتأجيره للمستأجر مقابل ايجار دوري، مع اشتراط احتفاظه بملكيته للموجود خلال فترة التأجير.

#### 4.1.2 شروط عقد التأجير التمويلي

هنالك عدة شروط وضعت لتنفيذ عقد التأجير التمويلي وهي على وفق الآتي: (Habib,2018:132).

1. بنهاية فترة عقد التأجير التمويلي يتم نقل ملكية الموجودات من المؤجر الى المستأجر.
2. يعطى للمستأجر حق شراء الموجود في نهاية المدة وبأقل من قيمته العادلة.
3. ان فترة عقد التأجير التمويلي تساوي 75% او أكثر من العمر الافتراضي للموجود المؤجر.
4. ان تكون القيمة الحالية للحد الأدنى من مدفوعات التأجير تزيد عن 90% من القيمة العادلة للموجود عند بدء الاستئجار.
5. يجب تحديد فترة الإيجار بشروط واضحة، حيث تبدأ فترة الإيجار من تاريخ تسليم الموجود المؤجر إلى المستأجر، بغض النظر عما إذا كان المستأجر قد بدأ في استخدامه أم لا. وعادة ما تكون فترة الإجارة قصيرة أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل.

#### 5.1.2 خصائص عقد التأجير التمويلي

اما خصائص عقد التأجير التمويلي تتضمن الآتي: ( Alam : 2021 ).

1. أنه تمويل عيني فلا يكون في شكل نقود أو فتح اعتمادات .
2. المؤجر مساهمته مالية لاحتفاظه بملكية الموجود طول مدة العقد والمستأجر مساهمته اقتصادية من خلال انتفاعه بالموجود المستأجر.
3. هو علاقة تعاقدية مالية فالمؤجر يحصل على الربح من خلال الدفعات الإيجارية والمستأجر يستفيد من عوائد استخدام الموجود المستأجر.
4. أنه علاقة تمويلية مركبة بين ثلاثة أطراف (المؤجر، المستأجر والمنتج).
5. يقوم الممول وهو في أغلب الأحيان إحدى مؤسسات الوساطة المالية بتمويل شراء التجهيزات اللازمة لتأجيرها للأخرين بعقد محدد الدفع الإيجارية والمدة.

#### 2.2 اساسيات في الأداء المصرفي

##### 1.2.2 مفهوم الأداء المصرفي

يعد الأداء مفهومًا جوهريًا وهامًا بالنسبة للمؤسسات بشكل عام، ويعد من أبرز المفاهيم التي حظيت بالاهتمام من قبل الباحثين

والمفكرين لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كأبقاء والاستمرارية (الدوري وجواد، 2023: 165).

ويمكن تعريف الأداء المصرفي بأنه: أداة لتحقيق النجاح المالي للمصرف من خلال استخدام موارده الحالية بأكثر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية، لتحقيق أهداف الإدارة، وكذلك إدارة الموارد المحدودة للمصرف لتحقيق أعلى ربح ممكن (Kustiningsih & others , 2020 :6579).

##### 2.2.2 أهمية الأداء المصرفي

يمكن معرفة أهمية الأداء المصرفي من خلال الآتي: (حسين ورضا، 2019: 36).

1. متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته.

2. المستأجر (Lessee) : وهو الشخص أو المؤسسة أو الشركة الذي يتلقى خدمة الموجودات التي يقدمها المؤجر بموجب هذا العقد. والذي يقوم بتشغيل واستخدام الموجود الرأسمالي، مقابل تسديد دفعات إيجارية متفق عليها، مع وجود خيار شراء هذا الموجود عند نهاية مدة الإيجار.

3. المورد: (Supplier) وهو المنتج أو الموزع للموجودات المؤجرة، حيث يقوم بتسليمها للمؤجر وفقاً للمعايير والشروط المتفق عليها بينه وبين المستأجر.

#### 3.1.2 أنواع عقود التأجير

هنالك عدة أنواع من عقود التأجير وهي: (Nemati,2012:81).

1. عقد التأجير التمويلي financial leasing: يوصف عقد التأجير التمويلي بأنه عقد إيجار يزيد عن 75% من العمر الإنتاجي للموجود، ويتم فيه منح خيار للمستأجر لشراء الموجود بأقل من القيمة السوقية العادلة. وفي نهاية مدة عقد الإيجار، يتم نقل ملكية الموجود إلى المستأجر. في حال شراءه، حيث تتجاوز القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار 90% من إجمالي التكلفة الأصلية للمعدات. ويتم استرداد جميع تكاليف استثماراتها في الفترة الأولية من إيجارات الإيجار من قبل المؤجر في عقد التأجير التمويلي.

2. عقد التأجير التشغيلي operating leasing: اتفاقية عادة ما تكون قصيرة الأجل، تسمح للمستأجر بالاحتفاظ بالحق في إلغاء عقد الإيجار وإعادة الموجود إلى المؤجر (Hillier and others, 2012:33).

3. التأجير المقترن بالرافعة المالية Leveraged leasing: يختص التأجير المقترن بالرافعة المالية بالموجودات التي تتميز بارتفاع قيمتها، ولا يختلف دور المستأجر في هذا العقد عن عقود التأجير المبحوثة سابقاً لكن هنالك اختلاف في دور المؤجر الذي يقوم بشراء الموجود المطلوب من قبل المستأجر، ويموله جزئياً من أمواله الخاصة ويمول الجزء المتبقي بقرض طويل الأجل وتكون الجهة المقرضة مؤسسة تمويلية اما مصرفاً تجارياً او شركة تأمين ( Rao : 800, 1992 ).

4. عقد الشراء الإيجاري hire-purchase lease: هو بديل لمعاملة الإقراض لشراء المعدات. وعادة ما يتم استخدامه في تمويل التجزئة أو التمويل الفردي للموجودات الأقل كلفة، مثل الدراجات النارية وآلات الخياطة والثلاجات وما شابه ذلك. ويدفع من خلاله المستأجر دفعة أولى عالية، تصل أحياناً إلى (30%) من سعر الشراء، ومع كل دفعة إيجار يحتفظ بنسبة أعلى من ملكية المعدات، وبالتالي يحصل على حقوق ملكية الموجود (Bass and Henderson), 2000: 2.

5. البيع وإعادة التأجير sale and leaseback: في هذا النوع من ترتيبات التأجير، تشتري شركة التأجير الموجودات من المستأجر وتؤجره على الفور إلى نفس الشخص. وهذا يوفر للمستأجر ضخ نقدي فوري في أعماله ( Kiso , 2018: 1709).

المؤشرات المخططة والفعلية والمعدية في عملية القياس والتقييم والتميز بين أهمية نشاط وآخر، وذلك عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة المؤسسة كل وزن يشير إلى مستوى الأهمية الذي تراه الإدارة العليا لكل نوع من أنواع النشاط.

### 5.2.2 أهداف تقييم الأداء المصرفي

تستهدف عملية تقييم الأداء المصرفي تحقيق ما يأتي: (Bikker, 2010: 142).

1. قياس مدى كفاءة الأنشطة محل التقييم وفعاليتها، لمعرفة مدى نجاح المؤسسة المصرفية في تحقيق أهدافها ومدى قدرتها على الاستمرار في العمل.
2. تطوير الأداء وتحسين مستوى النشاط في المؤسسة المصرفية، ليطمأنى في تطوره مع التقدم والتوسع الاقتصادي للبلد.
3. الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة المصرفية وإجراء تحليل شامل لها وبيان الانحرافات ومسبباتها وإرشاد المنفذين إلى وسائل تلافيها مستقبلاً.
4. المساهمة في وضع الخطط المستقبلية التي من شأنها الحفاظ على نشاط المؤسسة المصرفية في السوق، إذ إن مخرجات عملية تقييم الأداء المصرفي هي مدخلات لعملية التخطيط المستقبلية للمؤسسة المصرفية.
5. الكشف عن حالات التعثر والفشل المالي وتحديد المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المؤسسة المصرفية.

### المبحث الثالث: الجانب العملي

#### 1.3 تحليل تجارب نجاح التأجير التمويلي لعينة من الدول المختارة

##### 1.1.3 تجارب التأجير التمويلي في الدول المتقدمة

يعد التأجير التمويلي من أهم مصادر تمويل الموجودات الرأسمالية في الدول المتقدمة، وقد حقق إنجازات مهمة في اقتصاديات هذه الدول نظراً لتوافر المتطلبات اللازمة لنجاحه، وخاصة في الجانب القانوني والمناخ الاستثماري. بالإضافة إلى العديد من الحوافز التشجيعية والتي عززت فاعليته كمصدر تمويلي. وتشير تجربة التأجير التمويلي في الدول المتقدمة إلى أن رواج صناعة التأجير التمويلي بالتزامن مع التطورات التكنولوجية المتسارعة بعد منتصف القرن العشرين ورواج القطاعات الإنتاجية للدول المتقدمة، والازدهار في قطاعاتها المختلفة وخاصة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والإلكترونيات، ولعبت هذه التطورات دوراً مهماً في تحفيز نشاط التأجير التمويلي، من خلال تزايد الطلب على تمويل الموجودات الرأسمالية لتلبية الحاجة المتزايدة على مواكبة متطلبات التطورات التكنولوجية والرواج في القطاعات الاستثمارية المختلفة (الطفافة، 2019: 56).

ومنذ الخمسينيات من القرن الماضي، تم الترويج للتأجير التمويلي على نطاق واسع في أكثر من 80 دولة ومنطقة بسبب خصائصه المميزة ومزاياه الفريدة. وفي السنوات العشر الماضية، وفقاً لإحصائيات "التقرير السنوي للتأجير العالمي"، زاد حجم مبيعات التأجير التمويلي السنوي في جميع أنحاء العالم

2. متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة.  
3. المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.

4. المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية. وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المصرفي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية: (Nuryani, 2015: 272).

- تقييم ربحية المؤسسات المصرفية.
- تقييم سيولة المؤسسات المصرفية.
- تقييم تطور نشاط المؤسسات المصرفية.
- تقييم مديونية المؤسسات المصرفية.

### 3.2.2 مفهوم تقييم الأداء المصرفي

إن لتقييم الأداء المصرفي مكانة بالغة الأهمية في المؤسسات المصرفية وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية، إذ من الضروري عند الحصول عليها استخدامها بكفاءة وفعالية لتحقيق أعلى العوائد وتحقيق الأهداف، وذلك من أجل ديمومة واستمرارية هذه المؤسسة ولنموها وهذا عن طريق الاستثمار الأمثل لتلك الموارد التي تعتبر غاية في الأهمية لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على كل جوانب حياة المؤسسة (عقل، 2006: 28).

وينظر إلى عملية تقييم الأداء المصرفي للمؤسسات المصرفية على أنها تعبر عن تقييم نشاط المصارف في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، وهي تهتم بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدماً وثانياً بقياس كفاءة المصارف في استخدام الموارد المتاحة، سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية (مزهودة، 2001: 95).

### 4.2.2 أنواع تقييم الأداء المصرفي

عملية تقييم الأداء المصرفي لا ينظر إليها بصورة مجردة إنما ضمن إطار العملية الشاملة للنشاط برمته في الوحدة الاقتصادية. وفي ضوء ذلك يمكن تحديد الأنواع الآتية من تقييم الأداء: (الكرخي، 2010: 43).

1. الأداء المخطط: ويراد به تقييم أداء المؤسسة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالمخطط والسياسات الموضوعية مع المؤشرات الفعلية ووفق مديات زمنية دورية كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية.
2. تقييم الأداء الفعلي: ويقصد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها ببعض الآخر، لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت وتأثير درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية.
3. تقييم الأداء المعياري (القياسي): ويراد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية ويأخذ ذلك نوعين من المقارنة، فأما إن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها المؤسسة لمختلف فعاليتها كالإنتاج والمبيعات والأرباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياساً للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا.
4. تقييم الأداء العام (الشامل): هذا النوع من تقييم الأداء يشمل كل جوانب النشاط في المؤسسة الاقتصادية واستخدام جميع

شركات تأجير تمويلي بلغ 131 شركة ولتتحقق لصناعة التأجير التمويلي الياباني المرتبة الثانية في العام 2002 م على مستوى دول العالم (8: 1990, clark).

### 2.1.3 تجارب التأجير التمويلي في الدول النامية

انتقلت فكرة التأجير التمويلي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية وبتشجيع منها ، وبسبب قناعاتها بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التأجير التمويلي في تنمية اقتصاديات الدول النامية، بالإضافة إلى الفوائد التي يمكن أن تجنيها هذه المؤسسات من خلال هذا النشاط واهم شركات التأجير التمويلي التي تم تأسيسها في الدول النامية كانت برعاية هذه المؤسسات ومشاركتها. ورغم حداثة تجربة التأجير التمويلي في غالبية الدول النامية وبالقياس إلى الدول المتقدمة إلا أن هذا النشاط ساهم في تحقيق نتائج مهمة في تمويل الموجودات الرأسمالية في العديد من الدول النامية، بالإضافة إلى انه حقق معدلات نمو في حجم تمويله وكذلك في عدد شركات التأجير التمويلي، التي تم إنشاؤها في المدة الأخيرة في بعض الدول النامية تزيد عن معدلات النمو لهذا النشاط في الدول المتقدمة (الفاقي ، 2000: 18).

#### 1.2.1.3 تجربة المملكة الأردنية الهاشمية

تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية من بين الدول التي حظي بها التأجير التمويلي بدعم كبير وخاصة بعد السماح للمصارف بممارسته، حيث وضعت مجموعة من التشريعات والقوانين بهدف تنظيم نشاط التأجير التمويلي في الأردن، والتي بدأت بإصدار قانون التأجير التمويلي رقم (16) لسنة (2002) وتعليمات ترخيص مزاولة أعمال التأجير التمويلي لنفس السنة، ومجارة للتطور في نشاط التأجير التمويلي فقد تم إصدار قانون معدل لقانون التأجير التمويلي في عام (2003) (صيام وقطيشات: 2000، 91).

من خلال تجربة المملكة الأردنية الهاشمية لتفعيل التأجير التمويلي، يمكننا التعرف على أثر التأجير التمويلي على الاداء المالي في القطاع المصرفي الأردني من خلال تحليل أثر التأجير التمويلي على العائد على الأسهم (EPS) <sup>1</sup> في القطاع المصرفي الأردني، وللمدة من 2010 – 2014 وذلك بأخذ ثلاث مصارف اردنية تقدم خدمات التأجير التمويلي في الأردن، وهي كما يأتي: (عبد القاضي واخرون، 2019: 25).

- البنك الإسلامي الأردني (يقدم الخدمة من نفس البنك)
- بنك دبي الإسلامي (يقدم الخدمة من نفس البنك)
- البنك العربي الإسلامي (يقدم الخدمة من نفس البنك).

وفيما يخص البنك الإسلامي الأردني فالجدول رقم (1) يوضح البيانات المالية لمتغيرات الدراسة الخاصة بالمصرف وللمدة من 2010 – 2014 وكما يأتي

بنسبة تزيد عن 10٪، وهو أعلى بكثير من نمو الناتج المحلي الإجمالي في نفس المدة. وفي عام 2011، كان هناك ما يقرب من 3000 شركة تأجير في الولايات المتحدة الأمريكية، مع معاملات تأجير مالي تزيد عن 500 مليار دولار أمريكي، وبلغ اختراق سوق التأجير التمويلي (حصة معاملات التأجير التمويلي التي تمثل الاستثمار الاجتماعي في الأصول الثابتة) 22.7٪؛ إذ كان هناك أكثر من 1000 شركة تأجير في اليابان، بمعدل انتشار يصل إلى 15٪؛ وتبلغ نسبة ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية في المتوسط ما بين 10% إلى 20% (Wang & others , 2016: 123).

#### 1.1.1.3 تجربة اليابان

بدأ نشاط التأجير التمويلي في اليابان في العام 1963 وقد تزامن نموه مع نمو الاقتصاد الياباني، فكان حافزا لنمو نظام التأجير التمويلي في اليابان، وعمل شركات التأجير التمويلي على وضع أسس متينة للتأجير التمويلي عن طريق تلبية الطلب النشط على التأجير من القطاعات المختلفة، وحقق النشاط نموا موازيا للنمو الكبير في الاقتصاد الياباني. وتشير الأرقام إلى سرعة نمو التأجير في اليابان والذي تضاعف من عام 1965-1970 بنحو 30 ضعفا، إذ ارتفعت قيمة العقود الجديدة من (67) مليون دولار أمريكي إلى نحو (2) مليار دولار بمعدل نمو سنوي قدره 205 %، وقد شجع هذا النمو العديد من المؤسسات المالية للدخول في هذا النشاط، وتم تأسيس جمعية التأجير اليابانية من قبل 19 شركة تأجير كمحاولة لتشجيع التأجير التمويلي في اليابان (الطفافطة، 2019: 69).

وفي السنوات التي تلت عام 1970 ارتفعت العقود الإجمالية للعقود الجديدة للتأجير التمويلي من (2.1) مليار دولار إلى نحو (5.3) مليار دولار، محققة معدل نمو سنوي قدره 1.3 % . وتم إنشاء شركات تأجير تمويلي في اغلب المدن اليابانية، وارتفعت أعداد الشركات المشاركة في جمعية التأجير الياباني من 43 شركة في العام 1975 إلى 237 شركة في العام 1985، ولبيلغ عددها في العام 1994 إلى 368 شركة. وقد تنوعت مجالات تمويل معدات التأجير اليابانية وشملت صناعة الكمبيوتر والسفن والطائرات والسيارات، وبعدها مجالات الخدمات ذات القيمة المضافة كمعدات القياس الدقيقة والعقارات وإدارتها وعمليات السفن وإدارتها. وتطورت صناعة التأجير التمويلي في الثمانينات حيث بلغ حجم التأجير التمويلي في العام 1981 ما يقارب 1.574 مليار دولار وبنمو متزايد في السنوات التالية ليلبغ في العام 1985 ما قيمته 3.676 مليار دولار أمريكي، ولبصل في العام 1990 إلى 7.064 مليار دولار أمريكي. وأخذت تزايد نشاطات التأجير التمويلي في اليابان لتحقق أرقام قياسية على مستوى نشاط التأجير التمويلي العالمي، حيث حقق ما مقداره 58.95 مليار دولار أمريكي في العام 2001 بعدد

العائد على السهم = صافي الأرباح بعد الضريبة والفوائد / عدد الأسهم

<sup>1</sup> EPS Earning Per Share هو ربحية السهم الواحد والمتكون مما يتم إكتسابه لكل دينار واحد خلال فترة مالية محددة ويتم احتسابه من خلال المعادلة التالية:

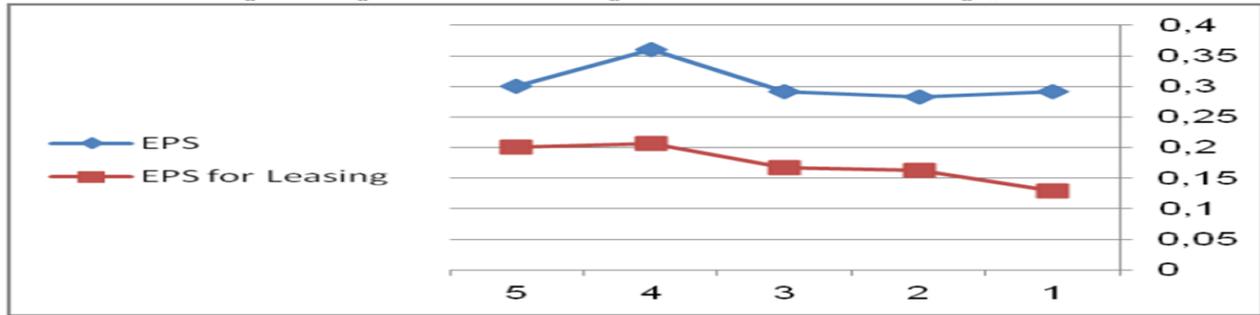
جدول (1): البيانات المالية المتعلقة بالبنك الإسلامي الأردني خلال المدة 2010 - 2014

EPS for Leasing العائد على السهم بأستخدام التأجير	Bank EPS العائد على السهم المصرفي	number of Shares عدد الأسهم العادية	Profit After Tax الربح بعد الضريبة	Leasing Earning إيرادات التأجير	Leasing Assets موجودات التأجير	Year السنة
0.12941163	0.291	100000000	29093694	12941163	168539668	2010
0.16269087	0.283	100000000	28324209	16269087	222921648	2011
0.16703264	0.292	125000000	36445903	20879080	272454045	2012
0.207179664	0.361	125000000	45106303	25897458	344936804	2013
0.200343167	0.301	150000000	45129375	30051475	415315832	2014

المصدر: القاضي، إبراهيم علي، الجندي، نواف عبد الله، الطراونة، احمد محسن، أثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في القطاع المصرفي الأردني، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 2، 2019: 25.

الأسهم في هذه السنة، مما يعني ان الأرباح سوف توزع على عدد أكبر من الأسهم من السابق، وبذلك يقل ربحية السهم الواحد. ويمكن توضيح العلاقة بين التأجير التمويلي والعائد على السهم في البنك الإسلامي الأردني في الشكل (1) وكما يأتي:

نلاحظ من الجدول (1) أن العائد على السهم من خلال التأجير قد ازداد بشكل تدريجي بزيادة الموجودات المؤجرة، خلال فترة الدراسة، حيث أن أقل قيمة كانت في عام 2010 وبلغت (0.1294)، بينما اعلى قيمة بلغت (0.2071) في عام 2013، ونلاحظ انها تراجعت قليلا في عام 2014 بسبب زيادة عدد



الشكل (1): العلاقة بين التأجير التمويلي والعائد على السهم في البنك الإسلامي الأردني للمدة من 2010 - 2014  
المصدر: القاضي، إبراهيم علي، الجندي، نواف عبد الله، الطراونة، احمد محسن، أثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في القطاع المصرفي الأردني، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 2، 2019: 25.

اما فيما يخص بنك دبي الإسلامي فالجدول رقم (2) يوضح البيانات المالية لمتغيرات الدراسة الخاصة بالمصرف وللمدة من 2010 - 2014 وكما يأتي:

جدول (2): البيانات المالية المتعلقة ببنك دبي الإسلامي للمدة 2010- 2014

EPS for Leasing العائد على السهم بأستخدام التأجير	Bank EPS العائد على السهم المصرفي	number of Shares عدد الأسهم العادية	Profit After Tax الربح بعد الضريبة	Leasing Earning أيرادات التأجير	Leasing Assets موجودات التأجير	Year السنة
0.025873827	-0.046	75000000	-3457542	1940537	26634723	2010
0.045049573	0.06	89000000	5351520	4009412	68847161	2011
0.071493066	0.023	93791781	2134899	6705462	96234667	2012
0.11932255	0.015	100000000	31470591	11932255	143187633	2013
0.13441262	0.019	100000000	1922813	13441262	166825519	2014

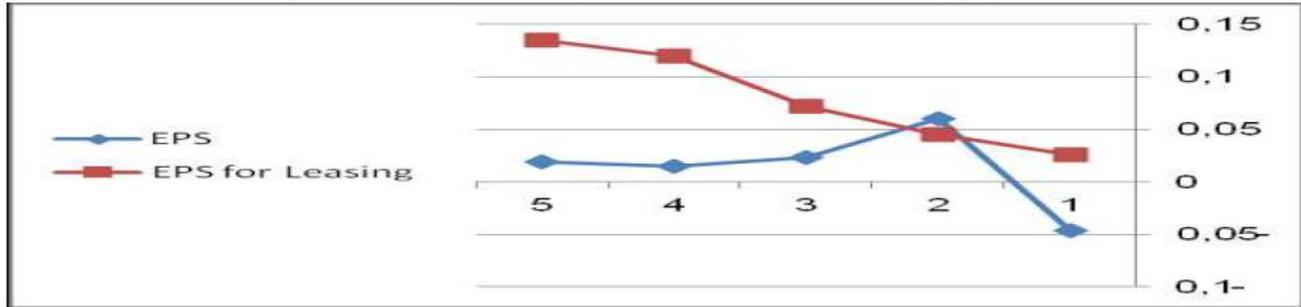
المصدر: القاضي، إبراهيم علي، الجندي، نواف عبد الله، الطراونة، احمد محسن، أثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في القطاع المصرفي الأردني، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 2، 2019: 25.

على الاسهم من خلال التأجير ارتفع تدريجيا من (0.0258) الى (0.1344) في نهاية مدة الدراسة، وهذا يؤكد أهمية التأجير

نلاحظ من الجدول السابق أن العائد على السهم تقلب بشكل واضح إذ أنه ارتفع بين السنة المالية الاولى والثانية من (-0.049) الى (0.06)، وبعد ذلك انخفض تدريجيا، بينما العائد

ويوضح الشكل (2) العلاقة بين التأجير التمويلي والعائد على السهم في بنك دبي الإسلامي وكما يأتي:

التمويلي واستخدامه بشكل صحيح في هذا المصرف والاستفادة من عوائده.



الشكل (2): العلاقة بين التأجير التمويلي والعائد على السهم في بنك دبي الإسلامي للمدة من 2010 – 2014  
المصدر: القاضي، إبراهيم علي، الجندي، نواف عبد الله، الطراونة، احمد محسن، أثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في القطاع المصرفي الأردني، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 2، 2019: 25.

موضح في الجدول رقم (3) والذي يتضمن البيانات المالية لمتغيرات الدراسة الخاصة بالمصرف وللمدة من 2010 – 2014 وكما يأتي:

ولكن الحالة تختلف قليلا في البنك العربي الإسلامي، حيث يلاحظ تقلب العائد على السهم من خلال التأجير التمويلي، بينما العائد على السهم بدون استخدام الموجودات المؤجرة كان في تزايد مستمر، مع التأكيد على ثبات عدد الأسهم خلال المدة. وكما

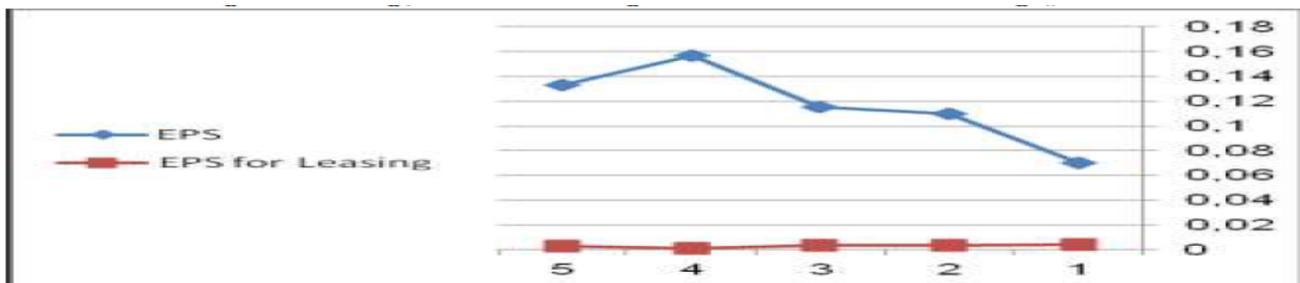
جدول (3): البيانات المالية المتعلقة بالبنك العربي الإسلامي للمدة 2010 - 2014

Year	Leasing Assets	Leasing Earning	Profit After Tax	number of Shares	Bank EPS	EPS for Leasing
2010	120106427	405399	7009544	100000000	0.07	0.00405399
2011	190611472	358064	10641371	100000000	0.11	0.00358064
2012	251536917	333897	11493645	100000000	0.115	0.00333897
2013	306722429	134642	15749445	100000000	0.157	0.00134642
2014	412660857	329748	13364495	100000000	0.133	0.00329748

المصدر: القاضي، إبراهيم علي، الجندي، نواف عبد الله، الطراونة، احمد محسن، أثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في القطاع المصرفي الأردني، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 2، 2019: 26.

اهتمام او دراية المصرف بالاستخدام الصحيح لنشاط التأجير التمويلي او عدم توفر المناخ الملائم للحصول على العوائد التي يولدها التأجير التمويلي. ومن خلال الشكل (3) يمكن توضيح العلاقة بين التأجير التمويلي والعائد على السهم في البنك العربي الإسلامي وكما يأتي:

نلاحظ من الجدول (3) أن العائد على السهم ازداد وبشكل واضح إذ أنه في السنة المالية الأولى بلغ (0.07) ليصل في نهاية فترة الدراسة إلى (0.133). بينما العائد على السهم من خلال التأجير التمويلي كان متقلبا حيث كانت أقل قيمة له في السنة المالية 2013 وبلغ (0.00134)، بينما أعلى قيمة كانت في السنة الأولى وبلغ (0.00405). ويرجع سبب ذلك الى عدم



الشكل (3): العلاقة بين التأجير التمويلي والعائد على السهم في البنك العربي الإسلامي للمدة 2010-2014  
المصدر: القاضي، إبراهيم علي، الجندي، نواف عبد الله، الطراونة، احمد محسن، أثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في القطاع المصرفي الأردني، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 2، 2019: 26.

4. توفير الدعم الكامل للقطاع المصرفي من قبل الحكومات للتمكن من توفير خدمات التأجير التمويلي والاستفادة منها.
5. عمل العديد من البحوث التي تخص التأجير التمويلي والتطرق الى اهم المعوقات التي تواجه تطبيقه في الدول العربية.

### توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

### تضارب المصالح:

يعلم المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

### مصادر التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

### شكر وتقدير:

لا أحد.

## References:

1. Al-Sirfi, Mohammad (2016), Idarat Al-Amaliat Al-Masrafia Al-Adiya – Ghayr Al-Adiya – Al-Iliktruniya, Dar Al-Fajr lil-Nashr wa al-Tawzi', al-Tab'a al-Oula, Cairo.
2. Al-Fatafta, Hassan Mohammad (2019), Al-Ta'jir Al-Tamwili fi Al-Duwal Al-Arabia Al-Tajroba wa Mata'lib Al-Tatwir, Dar Al-Shu'la lil-Buhuth wa al-Istisharat, al-Tab'a al-Oula, Jordan.
3. Al-Fiqi, Fakhry al-Din (2000), Sina'at Al-Ta'jir Al-Tamwili Ma'a Dirasat Tahliliya lil-Suq Al-Masri - Kuwait: Bank Kuwait Al-Sina'i, Silisilat Rasail Al-Bank Al-Sina'i.
4. Al-Qadi, Ibrahim Ali Abdullah, Al-Janubi, Nawaf Abdullah A'id, Al-Tarawneh, Ahmad Mohsen (2019), Athar Al-Ta'jir Al-Tamwili 'ala Al-Ad'a Al-Mali fi Al-Qita' Al-Masrafi Al-Urduni lil-Fatra min (2010 ila 2014), Buhuth Manshur fi Majalat Al-Dirasat Al-Iqtisadiya Al-Mu'asira Kulliyat Al-A'mal, Jordan, Al-Mujallad 4, Al-'Adad 2.
5. Al-Karkhi, Majid Ja'far (2010), Taqwim Al-Ad'a fi Al-Wahdat Al-Iqtisadiya bi-Istikhdam Al-Nisab Al-Maliya, Dar Al-Manahij lil-Nashr wa al-Tawzi', Amman, Jordan.

- ومن خلال الأداء السابق للمصارف في استخدام التأجير التمويلي وتأثيره على عائد السهم العادي يمكن القول ان:
1. كان تأثير التأجير التمويلي بشكل إيجابي فيما يخص الأداء المصرفي المتمثل بالعائد على الأسهم للبنك الإسلامي الأردني.
  2. تقلب نتائج الأداء المصرفي المتمثل بالعائد على السهم في بنك دبي الإسلامي وارتفاعه نسبيا مما يعني الاستفادة من التأجير التمويلي وعوائده.
  3. تأثير التأجير التمويلي بشكل سلبي على الأداء المصرفي المتمثل بالعائد على الأسهم للبنك العربي الإسلامي، بسبب انخفاض العائد على الأسهم من خلال التأجير التمويلي خلال مدة الدراسة.
  4. ضعف تأثير التأجير التمويلي على الأداء المصرفي متمثلا بالعائد على الأسهم خلال مدة الدراسة في الأردن.
- وبناءً على ما تقدم، ينبغي التركيز على تفعيل التأجير التمويلي بشكل أفضل في شركات التأجير التمويلي في الأردن مع ضرورة توعية قادة القطاع المصرفي الأردني بأهمية التأجير التمويلي والفوائد المتوقعة من استخدامه، فضلا عن الوقوف على المشكلات والمعوقات التي تواجه التأجير التمويلي، والعمل على معالجتها.

## الاستنتاجات والتوصيات:

### 1.4 الاستنتاجات

1. يؤثر التأجير التمويلي على الأداء المصرفي في الدول النامية بشكل طفيف، ولكن تأثيره في الدول المتقدمة أفضل.
2. افتقار المنطقة العربية إلى ابتكار أدوات استثمارية أو تمويلية وكما هو الحال في المجتمعات المتقدمة وهنا يبرز تفسير واضح للحالات الكثيرة التي تحققت هذه الأدوات في موطنها في الدول المتقدمة ولا نرى مثل هذه النجاحات بنفس المستوى في الدول العربية.
3. هنالك تذبذب واضح في نمو نشاط تمويل التأجير التمويلي في الدول العربية ويعزى السبب الى عدم الاستقرار في اقتصاديات هذه الدول وهذا التذبذب في حجم نشاط التأجير التمويلي في الدول العربية يعكس العديد من المشاكل والتحديات التي تواجه هذا النشاط.
4. عدم توفر الكوادر المتخصصة بالتأجير التمويلي في اغلب الدول العربية سواء منها القانونية او الإدارية وعدم معرفتهم بتطبيق هذا النشاط بالشكل الصحيح.
5. نجاح نشاط التأجير التمويلي في الدول المتقدمة دليل على المميزات التي يوفرها هذا النشاط فيما إذا تم تطبيقه بصورة صحيحة.

### 2.4 التوصيات

1. التركيز على تفعيل التأجير التمويلي بشكل أفضل من قبل المصارف.
2. ضرورة توعية الإداريين بالقطاع المصرفي بأهمية التأجير التمويلي والفوائد المتوقعة من استخدامه.
3. الوقوف على المشاكل والمعوقات التي تواجه التأجير التمويلي والعمل على معالجتها.

- 2010, De Nederland Che Bank and Utrecht University.
17. Kiso, Donald E & Weygandt, Jerry J (2018), Intermediate Accounting, sixteenth edition, John Wiley & Sons Inc, New York.
  18. Liang Wang, Weiguang Gong, Wei Song, Ahmad Newaz Zaheer, Regional Financial Leasing Development and Countermeasure Study-Taking Financial Leasing of Anhui Province as Example, Open Journal of Business and Management, 2016, 4, 120-129, china.
  19. Nanik Kustiningsih , Nawang Kalbuana , Arif Syafi'ur Rochman , Muhammad Miftah Farid Agus Surya Bharmawan , Ilya Farida , Siti Mazilatus Sholikha, Deddy Setiawan , Widi Hidayat , Rusdiyanto , Onong Junus, Siti Salama Amar, AH Suryansah, Dini Ayu Pramasari, STUDY RATIO FINANCIAL OF BANK PERFORMANCE: EVIDENCE FROM INDONESIA, alarch's Journal Of Archaeology Of Egypt/Egyptology 17(9), 2020.
  20. Nunung Nuryania, Tan Thing Hengb, Nadya Juliestaa, Capitalization of Operating Lease and Its Impact on Firm's Financial Ratios, 2nd Global Conference on Business and Social Science-2015, GCBSS-2015, 17-18 September, Bali, Indonesia.
  21. Rao, Ramesh K.S., Financial Management: Concepts and Applications, 2nded., N.Y.: McMillan Publishing Company, 1992.
  22. SYEDA FAHMIDA HABIB, Fundamentals of Islamic Finance and Banking, first edition published 2018, India.
  23. Tom, Clark. leasing finance – second edition, Euromoney books, London: Euromoney publication ,1990.
  24. Yasmeen Sultana, LEASE FINANCING IN INDIA - A STUDY OF SELECT LEASING COMPANIES, Gachibowli, Hyderabad-32, 2022, India.
  6. Hussein, Aimer, Ridha, Mihyoubi (2019), Athar Al-Ijar Al-Tamwili fi Al-Rafa' min Al-Ad'a Al-Mali lil-Mu'assasa Dirasat Hal Ta'awuniya Al-Hubub wa Al-Buqul Al-Jafa Al-M'sila, Risalat Majisteer, Kulliyat Al-Ulum Al-Iqtisadiya wa Al-Ulum Al-Tijariya wa Ulum Al-Tasyir, Jami'at Mohammad Boudiaf, Algeria.
  7. Siam, Walid Zakariya, Qutaishat, Mohammad Nawaf (2007), Ta'thir Qararit Al-Ta'jir Al-Tamwili 'ala Al-Ad'a Al-Mali lil-Sharikat Al-Musta'jira fi Al-Urdun, Dirasat Al-Ulum Al-Idariya, Al-Mujallad 34, Al-'Adad 1.
  8. Aql, Muflih Mohammad (2006), Muqaddima fi Al-Idara Al-Maliya wa Al-Tahlil Al-Mali, Dar Ajanadin lil-Nashr wa al-Tawzi', Amman – Jordan.
  9. Mazhouda, Abdulmalik (2001), Al-Ad'a Bayn Al-Kafa'a wa Al-Fa'aliya, Buhuth Manshur fi Majalat Al-Ulum Al-Insaniya, Jami'at Mohammad Khider, Al-'Adad Al-Awal
  10. Ali Nemati, Leasing and a Comparison between the Different Lease Rental Calculations in Iran, International Journal of Business and Management, Vol. 7, No. 8; April 2012, iran.
  11. Bamako 2000: Innovations in Microfinance, TECHNICAL NOTE NO. 6 Released 10/2000
  12. Bass, Jacqueline & Katrena Hederson, Leasing: A New Option for Microfinance Institutions ,2000.
  13. CASEY O. GATES, WILL LEASING LOSE ITS LUSTER: AN ANALYSIS OF LEASE REPORTING UNDER FAS 13, 2013, University of Central Florida.
  14. David Hillier, Mark Grinblatt and Sheridan Titman, Financial Markets and Corporate Strategy, Second European Edition, Published by McGraw-Hill Education, 2012.
  15. Ikhtiar Alam, Lease Financing: Types, Advantages and Disadvantages, September 2021, Jahangirnagar University.
  16. Jacob A. Bikker, Measuring Performance of Banks: An Assessment, Article in Journal of Applied Business and Economics, December